

خليل هندي*

معضلات التعليم العالي في فلسطين**

التنمية في ظل الاحتلال يجب أن يكون مطروحاً علينا بقوة، وأن يخضع لنقاش مجتمعي واسع معمق. غير أنني سأعلن هنا اعتقاداً مضمراً أدرك أنه بحاجة إلى فحص وتمحيص، هو أن في الإمكان اجترار أفعال تنموية كما لو لم يكن هناك احتلال، أو كما لو أن الاحتلال سيزول قريباً، ومن دون أن تقوِّض هذه الأعمال التنموية، أو تعوق إمكان مقاومة الاحتلال.

بداية، يبدو لي أنه ليس لدى المجتمع الفلسطيني توافق جماعي وطني على ما هو التعليم العالي الفلسطيني. فهناك نماذج متنوعة للتعليم العالي، وإن لم تكن الحدود بينها صارمة، بل بينها تراكمات وتداخلات. النموذج الأول، هو نموذج التعليم العالي الجماهيري الذي تكون نسبة المشاركة فيه عالية جداً بحيث يكاد يشمل جميع خريجي المدرسة الثانوية، وتكون نسبة النجاح فيه عالية أيضاً، لأنه إذا تحقق الشرط الأول، أي ارتفاع نسبة المشاركة، ولم يتحقق الشرط الثاني، أي ارتفاع نسبة النجاح، كانت تلك وصفاً للإحباط العام لقطاع الشببية. ولا شك في أن لهذا النموذج فوائد كثيرة، فهناك الفوائد الشخصية، أي تلك التي تتأتى للأشخاص الذين يتلقون التعليم العالي،

أود أن أستهل كلامي بملاحظتين قصيرتين: الأولى، هي أن عنوان المحاضرة قد يعطي انطباعاً بأن لي من التعليم العالي في فلسطين موقفاً سلبياً، والواقع أن الأمر ليس كذلك، فأنا أدرك أن لشعبنا الفلسطيني أن يفخر بجدارة بإنجازات التعليم العالي في فلسطين، ذلك أنه إذا ما أخذت في الاعتبار قسوة الاحتلال وشراسة الأوضاع ومجمل تاريخنا المعذب، فإنه يتبين أن إنشاء جامعات على مستوى جامعة بيرزيت وأخواتها، إنما هو عمل جماعي بطولي بكل ما للكلمة من معنى. ومع ذلك، لا بد من مواجهة كثير من المشكلات من أجل رفع مستوى التعليم العالي الفلسطيني وجعله جديراً بشعبنا وبتضحياته الجمة. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بإمكان التنمية في ظل الاحتلال الذي لا يزال، على الرغم من جميع ما يمكن أن يشير إلى غير ذلك، يجثم على صدورنا. فمن الواضح أن العلاقة بين التنمية والتعليم عامة، والعالي منه خاصة، علاقة وثيقة. والواقع أن سؤال إمكانات

* رئيس جامعة بيرزيت.
** قدمت هذه الورقة في "ندوة المرحوم برهان الدجاني" السنوية التي نظمتها "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" في رام الله في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.

النظر إلى التعليم العالي الجماهيري على أنه في المدى التاريخي وسيلة من وسائل مقارعة الاحتلال وتفويت مقاصده.

وفي مقابل النموذج الجماهيري، هناك النموذج النخبوي الذي يطمح إلى إيجاد كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً. ومن يدافعون عن هذا النموذج يعتقدون أن سيادة اقتصاد المعرفة على المستوى العالمي تفرض على المجتمعات التي تريد أن تلحق بركب التقدم، أو التي تريد أن تظل في صفوف الدول المتقدمة، أن تعتمد إلى تعليم عالٍ نخبوي كي تستطيع خلق مجتمع معرفة وإدامته. ويشير هؤلاء أيضاً إلى أن للتعليم العالي الجماهيري أثراً سلبياً، وخصوصاً في حالة البلاد النامية، هو أنه، باستيعابه جميع خريجي المدرسة الثانوية تقريباً، يحرم المجتمع من فئة الحرفيين والمهنيين، تلك الفئة التي تتطلب التنمية إيجادها وتطويرها وإدامتها.

والواقع أن بعض البلاد المتقدمة، إن لم يكن كلها، يعتمد حلوياً مختلطة أو مهجنة ثبتت نجاعتها، وهي حلول توفر تعليماً عالياً جماهيرياً ونخبوياً في الوقت نفسه. فلو أخذنا الولايات المتحدة كمثال، لوجدنا طيفاً عريضاً من الجامعات تتفاوت في المستويات، وصولاً إلى جامعات توفر تعليماً عالياً على مستوى مرتفع جداً للنخبة من حيث القدرات الذهنية. وفي بريطانيا، كان التعليم العالي نخبويماً فأصبح الآن مختلطاً، وإن كان تفاوت المستويات فيه أقل مما في حالة الولايات المتحدة (من المفارقات أن حكومة المحافظين في عهد ثاتشر، لا حكومات العمال، هي التي وسّعت نسبة المشاركة في التعليم الجامعي، ومن المفارقات كذلك أن حكومة المحافظين الحالية تعمل في الاتجاه المعاكس). وفي فرنسا، هناك نظامان متوازيان، النظام الجماهيري المتمثل في الجامعات، ونظام

لأن هؤلاء، كما هو معروف، قدرة تحصيلية أعلى، وقدرة على التكيف في سوق العمل أكبر، ولذا فإنهم لا يعانون البطالة بقدر ما تعانيه الفئات الأخرى. كذلك فإنهم يتزودون بمعارف وأنماط تفكير وأنماط سلوك تقربهم من النجاح العملي أكثر مما يتسنى لغيرهم. وعلاوة على الفوائد الشخصية، هناك فوائد مجتمعية عديدة، فمن المعروف في ثقافات متنوعة، وفي اقتصادات متعددة، وفي اقتصادات على درجات مختلفة من النمو، أن مراكز التعليم العالي تساهم في النهوض الاقتصادي. فالقرب من مراكز التعليم العالي، وهي في "الجماهيري" منه متعددة، يؤدي إلى وتائر نمو اقتصادي أعلى، وتوائر توظيف أعلى، وتوائر إنتاجية أعلى، كما يؤدي إلى قدرة تحصيلية أعلى لجميع العاملين، وليس فقط لمن حصلوا على التعليم العالي، فضلاً عن أنه يؤدي إلى انتعاش البحث والتطوير. والأهم من ذلك كله أن التعليم العالي الواسع يؤدي إلى آثار عابرة للأجيال، أي آثار تنتقل من جيل إلى جيل. فمن المعروف أن أطفال من يتلقون تعليماً عالياً يتمتعون بقدرات ذهنية أعلى من غيرهم، ويتمتعون بصحة أكبر وبقدر من السعادة والهناء أكثر. وتنتقل هذه الآثار من جيل إلى جيل، ولعلها أهم فوائد التعليم العالي الجماهيري.

ينطبق ما سبق على المجتمعات كافة، وفي الأوضاع الفلسطينية الخاصة يحتل التعليم العالي أهمية، ولا سيما بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يزال في اعتقادي يستلهم الفكرة الصهيونية الأساسية القائمة على الاستعمار الاستيطاني للبلد، واستعباد سكانه ليكونوا، كما في التعبير التوراتي، حطّابين وسقّائين في خدمة المستعمر. فإذا ما أردنا أن نجتنب هذا المصير، فلا سبيل لنا إلا بالتعليم عامة، وبالعالي الجماهيري منه خاصة. بكلمات أخرى، يمكن في الحال الفلسطينية

إذا أصبح اقتصادنا اقتصاد معرفة ومجتمعنا مجتمع معرفة، ولا سبيل إلى ذلك من دون جامعة أو اثنتين على مستوى الجامعات العالمية.

المعضلة الأخرى هي تشوه مفهوم التعليم العالي لدى المجتمع الفلسطيني، والذي يبدو أنه، وأيضاً من دون نقاش مستفيض، يعتبر الجامعة إما مصنعة للشهادات، وإما مؤسسة تدريب. لكنها في الحقيقة ليست هذا ولا ذلك، وإنما هي أساس متّحد، أي جماعة متعاضة، من المفكرين والعلماء مهمتها حماية العقلانية في المجتمع، وهي تفعل ذلك عن طريقين: أولهما، طريق الإنتاج الفكري والعلمي الذي يزود عن العقلانية ويرسخها ويشذبها ويطورها في اتجاهات شتى وميادين متعددة، وثانيهما، طريق تأهيل أجيال متشربة للعقلانية ومستنبطة لها. تتبناها في عاداتها الذهنية وطرائق تفكيرها. هكذا يجب أن تظل الجامعة سلعة عامة، وفضاءً مستقلاً لتطوير المواطنة النقدية الديمقراطية المنتجة. وكما أشار أحد المرّبين، لعل أفضل أسباب الدفاع عن التعليم العالي "يُكمن لا في الخدمات التي يقدمها... بل في القيم التي يمتثلها".

وطبعاً ما من جامعة لا تلتفت إلى سوق العمل على الإطلاق. لكن العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل ليست علاقة بسيطة أحادية الاتجاه، وإنما هي علاقة مركبة تفترض أن دور الجامعة هو التعليم والتثقيف وليس التدريب. وإذا كانت الجامعة تلتفت إلى الإعداد لسوق العمل، وهي تفعل ذلك، فإن هناك دوماً فترة تخلف زمنية ما بين استجابة الجامعة للتطورات الحقيقية في سوق العمل، وبين حدوث هذه التطورات، ذلك بأن الجامعة تستجيب بطريقتها هي، لا بالتدريب المباشر، وإنما بتعديل التعليم والتثقيف، الأمر

المدارس العليا والعظمى الذي يخرج نخبة المهندسين والتكنولوجيا والإداريين وكوادر الدولة.

أمّا في حالتنا في فلسطين، فليس هناك عن وعي، تبني لنموذج بعينه، لكن هناك في رأيي تبنيًا ضمنيًا للتعليم العالي الجماهيري، من دون أن نفكر في عواقب هذا التبني. ونحن بحاجة ماسة إلى إطلاق نقاش جدي وعميق بشأن هذه المسألة: أي نظام للتعليم العالي نريد؟ وللأسباب التي ذكرت بشكل ملخص أعلاه، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتبنى الحل المختلط المهجن. وتتلخص المشكلة من هذا المنظور في أن جامعاتنا كلها لا تتفاوت إلا تفاوتاً بسيطاً، والأدهى من ذلك أن نظام التعليم العالي لدينا يتجه برمته إلى القاسم المشترك الأدنى، أي إلى المستوى الأدنى. وإذا كانت ظاهرة تقدير التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني إيجابية جداً، إلا إنها، متضافرة مع الجهوية المستشرية، وتتخذ تعبيراً سلبياً هو الرغبة في دعم التعليم العالي على إطلاقه، أي لجميع الجامعات وعلى المستوى نفسه. ولما كانت الموارد شحيحة، فإن توزيعها بالتساوي على الجامعات جميعاً، لا يمكن أيّاً منها من الارتقاء فعلاً إلى مصاف أعلى، كي تصبح أنموذجاً تحتذيها الجامعات الأخرى، فتشكل بذلك قاطرة للنظام كله. وتلك ظاهرة سبق أن سميتها: ظاهرة توزيع التعاسة بالعدل والقسطاس. وما نحن في حاجة ماسة إليه هو أفراد جامعة أو اثنتين، وصبّ الموارد فيها أو فيهما لخلق جامعة فلسطينية تجدر بالشعب الفلسطيني، وتستطيع على مدى عقد من الزمن أو اثنين الارتفاع إلى مستوى الجامعات العالمية. والأسباب التي تذهب بي إلى ذلك كثيرة، لعل أهمها أن بناء الدولة يحتاج إلى كوادر على مستوى عال من التأهيل، وفلسطين بلد فقير لن يستطيع في جميع الأحوال أن يحتل مكانة بين الأمم إلا

مواكبة التطور التقني والعلمي المتسارع أبداً، فيصبحون عبئاً على سوق العمل بدلاً من أن يكونوا ذخراً له.

وإذا ما قبلنا مفهوم التعليم العالي الذي أوردناه فيما سبق، التفتنا إلى مشكلة أخرى هي أن هذا التعليم في فلسطين تقني أكثر مما ينبغي له أن يكون، ولا يعطي الثقافة العامة الحيز الذي تستحقه كي تتمكن الجامعة من أداء الدور الذي يجب أن يكون منوطاً بها من حيث تطوير المواطنة النقدية المنفتحة. لقد كانت جامعة بيرزيت فيما مضى تزود طلابها بثقافة ليبرالية عامة قيّمة وواسعة، ولذا ليس من قبيل المصادفة أن يكون الجيل الحالي من قادة المجتمع والاقتصاد والسياسة في فلسطين من خريجها. ومما يؤسف له أن هذا الدور تآكل بعض الشيء في بيرزيت، وربما لم يكن موجوداً أصلاً في الجامعات الفلسطينية الأخرى. وفعلاً، أصبحت إعادة الاعتبار إلى التثقيف العام مهمة ملحة. وهنا يجدر الانتباه إلى أن بعض من يدعون إلى ذلك من الأكاديميين في فلسطين يعرفون الثقافة العامة تعريفاً ضيقاً، مؤدجاً بعض الشيء، يجعلها مقتصرة على دراسة الأفكار وتاريخها، هذا في حين أخذت الجامعات في العالم، وبشكل متزايد، تتبنى في صوغ برامج الثقافة العامة مبدأ "التوزيع" الذي يقوم على أن الجامعي يجب أن يكون ملماً بطرائق التفكير العلمي والرياضي والاحتسابي، فضلاً عن طرائق التفكير في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ومن البديهي أن تكوين شخصية الطالب وإكسابه المهارات القيادية والمهارات العامة غير المرتبطة بحقل معرفة محدد بعينه، مثل مهارات الاتصال والتفاوض والذكاء الاجتماعي، هما أيضاً من مهمات التعليم العالي. وليس ذلك رهناً بالتثقيف العام فحسب، بل إنه مرهون أيضاً

الذي يأخذ وقتاً. كذلك لا تستجيب الجامعة إلا بعد أن تتأكد من أن التطورات المعنوية مستديمة، وليست نزوات أو أحداثاً عشوائية في سوق العمل.

على أن كون الجامعة ليست أساساً مؤسسة تدريب لا يعني أنه ليس لها دور فيه خلال الدراسة الجامعية، والأهم بعد التخرج في الوظيفة. فقد طوّرت المجتمعات المتقدمة، وتلك التي بدأت تقطع شوطاً على طريق التقدم، كما في جنوب شرق آسيا، أنظمة تدريب وطنية تؤدي فيها الجامعات والحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات تنتمي إلى المجتمع المدني، وتُعرف بالجمعيات العلمية، أدواراً متكاملة، أهمها دور الجامعات التي تزود المساهمة الكبرى في اختطاط برامج التدريب ودور الجمعيات العلمية التي تشرف على تنفيذ التدريب في أماكن العمل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المجتمعات العربية بصورة عامة، ومنها المجتمع الفلسطيني، تفتقر إلى وجود جمعيات علمية، وخصوصاً جمعيات علمية مهنية. ففي بلدنا، فإن اتحادات المهنيين من مهندسين وأطباء ومحامين وما إلى ذلك هي أشبه بالنقابات العمالية، بينما هي التي تقوم في المجتمعات المتقدمة بدور الجمعيات العلمية التي تأخذ على عاتقها التطوير العلمي لمختلف المهن، وفي أغلب الأحيان هي التي تتولى نشر أرقى المجلات العلمية الأكاديمية المتخصصة بحقول المعرفة المتعلقة بالمهن.

كذلك لا بد من الالتفات إلى أن انصراف الجامعة إلى التدريب المباشر على التقنيات الراهنة واستخدامها، بدلاً من التعليم والتثقيف وما يتضمنانه من تكوين وتشكيل عادات تفكير وتعلم، يؤدي إلى عكس الغرض المقصود منه. فهو وصفة أكيدة للتقادم السريع للخريجين الذين يعجزون إذ ذاك عن

بتوفير حياة طلابية جامعية ثرية متنوعة، وتلك مشكلة أخرى سأطرق إليها فيما بعد.

ها قد أتينا إلى المعضلة التي يُكثر المهتمون بالتعليم العالي في بلدنا الحديث عنها نظراً إلى أهميتها البالغة، وأقصد معضلة التمويل. غير أنني أود الإشارة أولاً إلى أنه ليس هناك في مجتمعنا إدراك لمدى ارتفاع التكاليف الحقيقية للتعليم العالي الجيد الذي يفترض فيما يفترض نسبة منخفضة للطلاب إلى الأساتذة المؤهلين تأهيلاً عالياً، ومنشآت ومختبرات ووسائل تعليم وموارد تدريسية ومكتبات مجهزة بالكتب والمطبوعات الإلكترونية وقواعد البيانات. إلى ذلك تتشكل أغلبية مصاريف الجامعة من رواتب أعضاء الهيئة الأكاديمية، وهؤلاء يؤدون وظائف بالغة التخصص ومعقدة تصعب كثيراً زيادة إنتاجيتها. أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد العام، وبالتالي تخفيض التكاليف، هي ذاتها تؤدي إلى زيادة التكاليف في التعليم العالي الذي يتوجب عليه حينئذ الحصول على التكنولوجيات الجديدة لاستخدامها في التعليم. ومن هنا، يُجمع الاقتصاديون على أن وتائر التضخم، أو زيادة الأكلاف في التعليم العالي، تفوق دوماً مثيلاتها في الاقتصاد بصورة عامة. وهذا كله يعني أن هذا التعليم ليس مكلفاً جداً فحسب، بل إن تكاليفه تتزايد باطراد أيضاً، وبمعدلات كبيرة نسبياً.

ولا يقتصر الإشكال على الافتقار إلى إدراك مدى ارتفاع تكاليف التعليم العالي، بل يتعداه إلى كون النموذج التمويلي نموذجاً غير مستدام. فالرسوم تشكل نحو ٧٠٪ من عوائد الجامعة، والأجور تشكل نحو ٧٠٪ من مصاريفها. أما الرسوم فمخفضة ولم تعد منذ زمن تغطي الأجور، وإمكانات زيادتها

محدودة جداً، بينما تتزايد الأجور باستمرار من عام إلى آخر لتغطية الارتفاع في تكاليف المعيشة كما تحدده الاتفاقات الجماعية بين اتحادات عمال وموظفي الجامعات ومجلس التعليم العالي. وهكذا يتفاقم العجز التمويلي عاماً في إثر عام، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون عالم اقتصاد ليدرك أن الأمر إذا لم يتم تداركه، يدفع في اتجاه إفلاس النظام كله.

من ناحية ثانية يسود المجتمع الفلسطيني عامة اعتقاد أن التعليم العالي يجب أن يكون مجانياً أو شبه مجاني. والواقع أن ذلك غير ممكن إلا إذا تكفلت الحكومة بالتكاليف كلها، وهو ما لا يتأتى إلا في اقتصاد مزدهر تقوم فيه السياسة الضريبية على توفير السلع العامة عند نقاط الطلب في مقابل ارتفاع النسب الضريبية. ومن الواضح أن ذلك ليس ما نحن فيه، كما أنه ربما ليس ما يرغب فيه المجتمع إذا ما اتخذنا من تجربة فرض الضرائب وجبايتها حتى الآن دليلاً. على أن اعتبار أن التعليم العالي سلعة عامة، وهو في اعتقادي ما يجب أن يكون، لا يعني بالضرورة أن يكون شبه مجاني، بل يكفي توفيره لمن هو مؤهل له ولا يستطيع تحمّل نفقاته، أي ضمان ألا يحرم منه المؤهلون له بسبب ضعف الحال المالية، بينما يدفع من يستطيعون ذلك رسوماً تقارب التكلفة الحقيقية. أما الوضع الراهن فيعني في واقع الحال تقديم دعم إلى الطبقة الوسطى التي تشير الدلائل إلى أن قسماً كبيراً، إن لم يكن الأكبر، من الطلاب ينتمون إليها. كما أن انخفاض الرسوم من دون تقديم منح كاملة تغطي تكاليف المعيشة للفقراء حقاً، كما هي الحال الآن، ربما يعني أن هؤلاء لا يلتحقون بالتعليم العالي بالمعدلات المرغوب فيها. ومن هنا، قد يبدو النظام التمويلي الراهن ذا ملامح "اشتراكية"، لكنه قد يكون في الواقع

أن هناك جامعات تعليمية وأخرى بحثية، لكن الجامعات التعليمية تصرّ اليوم على أن يقوم الأساتذة فيها بالبحث العلمي حتى لو لم تصبّ الأبحاث التي يقومون بها مباشرة في التعليم الذي يمارسونه. فقد ثبت بالممارسة أن الانقطاع عن البحث العلمي يُفقد الأستاذ الجامعي القدرة على متابعة التطورات في موضوعه (مشكلة أوراق المحاضرة الصفراء لقدمها). ولا يعود سبب العزوف عن العمل البحثي في كثير من الأحيان إلى نقص الموارد، وإنما إلى الانقطاع الطويل عن المجتمع العلمي العالمي بسبب الاحتلال والأوضاع التي مر بها بلدنا. ففي كل مجال من مجالات البحث العلمي، هناك ما يسمّى بالكلية غير المنظورة التي ينتمي إليها من يعملون فيه. فهؤلاء يلتقون في المؤتمرات والندوات ويتواصلون ويتبادلون أوراق العمل قبل نشرها، الأمر الذي يُثري جهود كل منهم. وبما أن نشر ورقة بحث جديدة في مجلة مرموقة يستغرق وقتاً طويلاً ربما يصل إلى عامين، فإن من يعتمد على المنشور فقط قد يتخلف عن الركب زمنياً. ولهذا لا بد من السعي حثيثاً لإعادة إلحاق الأساتذة الجامعيين في بلدنا بمثل هذه الكليات غير المنظورة وتسهيل ارتباطهم بها.

أمّا في مجالات البحوث الاجتماعية بصورة خاصة، فهناك مشكلة طغيان الدراسات السياسية غير المستندة إلى أبحاث جدية كما يفعل كثير من المنظمات غير الحكومية التي يبدو أنها ناجمة عن تشجيع الممولين لها. وهذا طبعاً لا ينفي ضرورة الأبحاث السياسية التي تشكل حاجات المجتمع الحقيقية حافزها ومبررها.

ومما لا يشجع على البحث العلمي، وإنما يعمل على إضعاف جودة التدريس أيضاً، تشوه

نظاماً يميز ضد الفقراء.

ومن المسائل التي تثير جدلاً في مجتمعنا مسألة البنية التنظيمية للتعليم العالي ومسألة الحوكمة المرتبطة بها. والواقع أن التركيبة الحالية، على الأقل من حيث المبدأ، متقدمة على ما في منطقتنا العربية، ذلك بأن الأغلبية العظمى من الجامعات مستقلة وغير ربحية وتديرها مجالس أمنائها، لكنها مؤهلة للدعم الحكومي (الشحيح والذي في كثير من الأحيان لا يأتي). ولا تتدخل الحكومة في شؤون هذه الجامعات الأهلية إلا، كما يقولون، من على مسافة ذراع، بينما الجامعات في باقي المنطقة إما حكومية، وإما خاصة ربحية. غير أن التركيبة الحالية تتعرض لهجوم قوي من اتجاهين. فهناك من ذوي النزعة الدولية (أي من يريدون أن تهيمن الدولة على كل شيء) من ينادون بأن تصبح الجامعات كلها حكومية، وهناك في المقابل من ينادون بأن تصبح الجامعات ربحية خاصة يملكها الشركاء أو المساهمون فيها. ومن الواضح أنه إذا أريد للجامعة أن تؤدي دور حماية العقلانية وخلق المواطنة الديمقراطية النقدية فلا بد لها من أن تنتمي إلى المجتمع المدني، وبالتحديد إلى القطاع التطوعي منه، وأن تحافظ على استقلالها عن الدولة وعن القطاع الخاص في آن معاً. وبالمناسبة، ليس صحيحاً الاعتقاد السائد أن الجامعات الأميركية العظيمة جامعات "خاصة"، أي ربحية، فهي إمّا جامعات ولايات تعاملها حكومات الولايات من على مسافة ذراع، وإمّا جامعات مستقلة غير ربحية.

ثم هناك مشكلة شح البحث العلمي في جامعاتنا. فأحياناً تتردد نغمة أن جامعاتنا تعليمية لا بحثية، فلماذا إذاً يُطلب من الأساتذة أن يقوموا بالبحث العلمي؟ صحيح

الأدب والفن والرياضة والتاريخ والآثار والعمارة، وكل ما يوسع المدارك ويشحذ الذائقة.

أخيراً، هناك تشوهات بنيوية كثيرة، أذكر منها على سبيل المثال ثلاثة: الأول، أن احتساب الدعم المادي الحكومي، وإن يكن متقطعاً وغير ثابت، يقوم على مؤشرات عديدة، الأمر الذي يدفع في اتجاه زيادة أعداد الطلبة، وربما من دون أي مبرر آخر؛ الثاني، هو أن في الإمكان جباية رسوم مجزية على البرامج الجديدة، ولا يمكن إلا في حدود ضيقة رفع الرسوم على البرامج القديمة، وهو ما يدفع إلى إطلاق برامج جديدة حتى لو لم يكن هناك حاجة حقيقية إليها، أو لم تكن الجامعة المعنية مؤهلة لها حقاً؛ الثالث، هو أن مدفوعات نهاية خدمة الأساتذة تتصاعد بشكل غير خطي مع مدة الخدمة، ولا يستطيع الأستاذ إذا ما انتقل إلى جامعة أخرى أن ينقل ما توفّر له معه. ولذا ما إن يلتحق أستاذ بجامعة حتى تصبح له مصلحة راسخة في عدم تركها، فيحدّ ذلك من حركية الأساتذة وانتقالهم إلى جامعة أخرى حتى لو كانت جذابة لهم لأسباب أكاديمية. وهذا بدوره يفاقم مشكلة انتفاء التفاوتات في المستويات بين الجامعات.

ختاماً، أخشى أن أكون قد رسمت صورة قاتمة. ومع ذلك، دعوني أقل أنني فخور جداً بإنجازات التعليم العالي الفلسطيني، وإنه يحق للشعب الفلسطيني فعلاً أن يفتخر بما حققه بالمقارنة مع قساوة الأوضاع، ومع التضحيات الجمة التي قدمها الناس حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وهو ليس بالقليل. ■

نظام الحوافز والعواقب. فمن جهة لا تشكل الترقية من رتبة إلى أخرى حافزاً مادياً كبيراً، ومن جهة أخرى ليس هناك عواقب جدية لسوء الأداء بسبب الأمن الوظيفي الذي تمنحه قوانين العمل، وتفرضه صعوبة تجنيد أساتذة.

وتشكل هذه العقبة الأخيرة، أي صعوبة تجنيد أساتذة، معضلة حقيقية، ذلك بأن سيطرة الاحتلال على الحدود والمعابر، وانتهاجه سياسة عدم إعطاء تصاريح عمل للأكاديميين، يعنيان أن الجامعات لا يمكنها أن توظف إلا مَنْ كان يحمل هوية، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من المخزون الهائل من القدرات الأكاديمية الفلسطينية المغتربة لمن يحملون جنسيات متعددة.

ومن المعروف أن الجامعة الوطنية تؤدي في بناء الأمم دوراً مركزياً. ومن مشكلاتنا أن التقطع الجغرافي الذي يفرضه الاحتلال، وعدم سماحه لطلاب غزة بالالتحاق بجامعات الضفة وبالعكس، أديا بالجامعات كلها إلى أن تصبح جامعات محلية. ويبدو أن جامعة بيرزيت أفضل من غيرها من هذه الناحية، إذ إن ٢٨٪ من طلبتها هم من غير منطقة رام الله والوسط. ومن الواضح أن ذلك ليس مرضياً بحال، وهناك ما يمكن عمله لتشجيع انتقال الطلبة من مناطقهم للدراسة في جامعات خارجها.

وبين المشكلات الملحة أيضاً، الحاجة إلى إصلاح الحياة الطلابية الجامعية ومجاهاة استيلاء السياسة المشوهة الصدامية الفصائلية ذات النفس العشائري عليها. يجب طبعاً، أن ينخرط الطلاب في السياسة الجديدة، السياسة بما هي دراسة الواقع والتفكير الاستراتيجي واستعمال الحجة والمنطق، لكن ينبغي لهم أيضاً توسيع الاهتمامات لتشمل